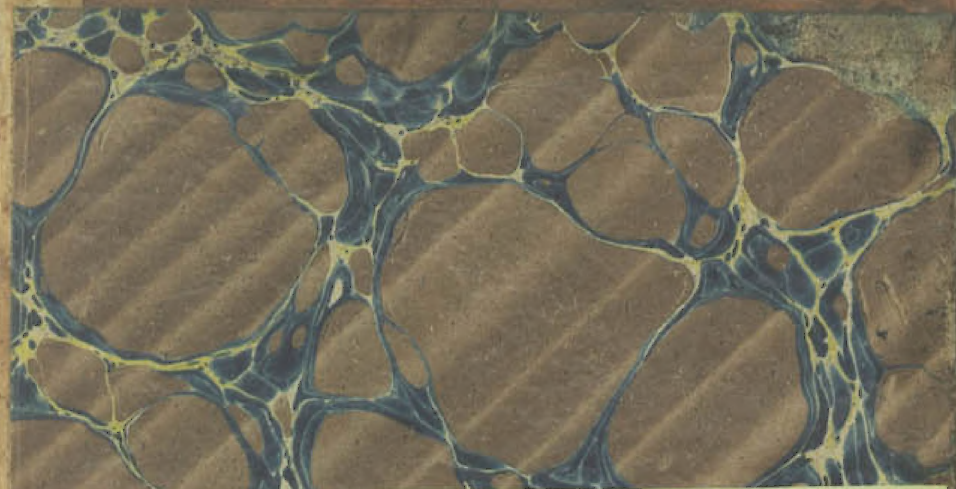


تاریخ ثبت

۸۱۰

۳۷۴

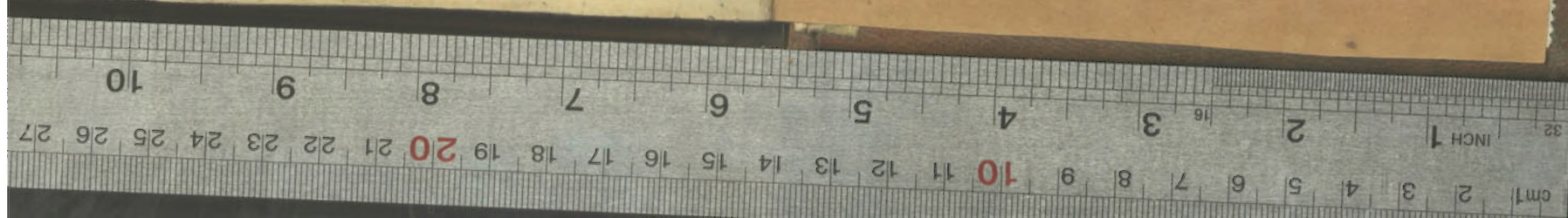


کتابخانه مجلس شورای ملی	
نام کتاب	انراق الالهوت
مؤلف	
موضوع تألیف	
شماره دفتر	۲۲۵۶۸
	۹۹۴۴
۱۰۱۸۷	





كتاب  
 اثر ان القاهوت شرح كتاب الباقوت  
 كتاب الباقوت هو رسالة المشورة بالقدرة  
 فقه الحلال الخاضع الى الله  
 والشرع من هذا الشيخ ابراهيم بن توفيق طه  
 محمد بن علي بن الشيخ الكامل الحق بن عبد الله  
 لادار الشيخ رحمه الله عليه وهو خط الميرزا  
 علي المشرف على المصنف الامام الفاضل لادور  
 في المشرق عن التفتيش فقه العلماء الزاد  
 تاج الذين حسن محمد بن رشد فخر الله له ولآلته  
 ذواله ولقي اجازات الكابر العلماء المجتهد  
 منها الشيخ كرام العلي التقي الميرزا السيد ابراهيم  
 المجتهد في علم الاية محمد  
 ومنها السيد السيد التلامذات الفخر العلامة  
 السيد محمد بن السيد الفخر العلامة  
 جلال القزويني والسيادة والسيادة والسيادة  
 عبد الله بن شرف شاه بن عثمان بن محمد بن  
 من ابناء اعمام العبد الفقير الى الله الغني  
 صدره بصفحة محمد بن محمد بن محمد بن  
 علي شاه المشهور بالزاد رحمه الله عليه  
 وعلوهم على الزاد  
 ٥





























۷۵۴

لا اله الا الله محمد رسول الله  
صلى الله عليه وسلم

[illegible]

File 3

[illegible]

1































له وجوده وهو ضايف وانما هذا محال الرابع انه لا يصح عدمه لعدم لانه لو كان ذلك لوجب وجوده  
 عليه لعدم الواجب بانه يستحيل ان يكون وجوده على العدم فبما في العدم ان يكون وجوده  
 ومرض كونه واحدا قال باء المحصل هو ان لا يكون عدمه واجبا لوجوده مع عدمه لا لعدم  
 الامتناع لعدم وجوده على عدمه شيئا لعدم تعلل ما يستلزم لانه يعلم عدمه بل ما ذكر  
 وجوده عند الحاجة اذا لم يكن ان يكون الواجب لعدمه ممكنا بعد كما طرأ ان يكون الممكن لانه  
 عليه ما ذكر قوله عدمه واجبا لوجوده مع عدمه لا لعدمه فبما هذا مستلزم ان يعلم ان امتناع عدمه لانه  
 مستلزم امتناع عدمه لغرضه لانه لا بد له من دليل ذكره المصنف اعلم ان الواجب لعدمه مما شئت من اقسامه  
 ان يقع تحتها مركب من اجزاء فعل وانفعال لا مستلزم لانها لا يكونان الا بغير المعنى فبما  
 الموجودات الساطعة للواجب والممكن فبما محال في ما بينها ان لا يكونا على استلزام حقيقة اما  
 ان يكونا اشياء او عينا لهما او ذاتا لهما لا قد هما عينا للآخر والجميع محال اما الاول فبما كل واحد منهما  
 مركب من الاسرار كونه واما الامتناع فيكون مركبا وكل مركب ممكن وكل واحد من اجزائه موجودا  
 في ذاته فبما لا يكون واحدا فاما الثاني فلان العارض الذي يمتنع له ولا يمتنع له بوجه واحد  
 بوجه واحد لان موضوع الواحد لا يمكن ان يكونا عينا ومجموعهما مركب فلا يكونا واحدا وعدم ذلك فساد للشيء  
 قال فما هو الممكن لانه ان لا يوجد احد طرفه الا ما هو مستلزم وان لا يكون احد الطرفين اذ لا  
الى الموضوع الا مكانا لا مركبا اوله هذه خواص يثبت للممكن الاول ان الممكن لا يكون  
احد طرفي وجوده او عدمه لانه يلزم من عدمه فبما ان الطرفين مساويان بالشيء ذاته وكل مساوي  
 بالشيء الى الشيء لا يوجب احدهما على الآخر فبما ان ذلك الشيء اما الصوري فبما ان احدهما ليس بالشيء  
 الى ذاته واما الكيفي فبما هو متحقق لان دعوى مساوي الطرفين لا يثبت كما في الاول ان يكون  
 الممكن لو لم يوجد احد طرفه المستلزم لان اما ان يوجد عدمه او لا يثبت الاول مسلم ان لا يكون ممكنا  
 بل ما واحدا او مستلزما لشيء محال لكونه بالشيء ان احد طرفي الممكن لا يجوز ان يكون اذ لا يثبت  
 بل لانه الطرفين المجموع اما ان يكون وجوده او لا يمكن ان يكونا في نفس وجوده وادارة فاما ان  
 لا يثبت الاول محال لانه اذا امتنع وجوده المتساوي لا يثبت امتناع وجوده المجموع لا يثبت  
 اذ في الثاني ايضا محال لان وجود الطرفين المجموع عند سقوط عدمه المجموع فلا يكون الاول

١٢٠

كما انه وان لم يكن وجود الطرفين المجموع فلا يكون الممكن ممكنا بل ما واحدا او مستلزما لشيء  
 واعلم ان هذا الدليل لا يثبت الاول لانه لا يثبت الى ذات الممكن بل بالشيء الى غير ذلك بل في الاول  
 غير كونه في وجود الطرفين المجموع وهو غير المدعى وكان عليهم ان يقولوا ان اوله الممكن احد  
 طرفي لا يمكن في وجود ذلك الطرفين او يستلزم لانه لا يثبت الاول لانه لا يثبت الى ذات الممكن بل بالشيء  
 الاول لانه لا يثبت ذلك عدمه اصحاح الممكن احد طرفه الى ان يفصل بين مسلم ان الممكن الطرفين  
 المجموع اذ في الاخر سطران يمكن ان يكونا الطرفين المجموع هو طرفي عدمه ولذلك محال الى ان يثبت  
 وهو عدمه مستلزم لعدمه المستلزم من وجوده فيحتاج الى سطران في الوجود فان وجوده في  
 اصحاح الى سطران كونه عدمه فيحتاج الى عدم شرط واحد من سطران كونه الاول لانه لا يثبت  
 الى ذات الممكن بل بالشيء الى عدمه بغير الثالث ان طرأ الممكن الى الموضوع لا يمكن ان لا يثبت عدمه  
 وهو مستلزم الاول لانه في السطران لانه لا يمكن ان يكونا في الوجود مستلزما لعدمه وهو مستلزم  
 الموضوع والصحة ما هي ما لطبعه من موضوعها والوجود الموضوع من موضوعها في موضوعها الذات  
 ما في المعلول على العلل واما الموضوع ما في موضوعها اصحاح الارادة في الوجود ما في ما لطبعه واصحاح الارادة  
 ما في علته بالذات فلو كان كونه على الاصحاح لا في غير سطران من سطران الطبع والاشياء بالذات  
 هكذا قال في نفسه نظر لان العالم يمكن ان يكون عدمه على الاصحاح لم يسره بما من بل في نفسه فبما  
 الماهية المستلزمة الى الوجود وهو بهذا التفسير ليس في غير الوجود لانه ليس في بل في الماهية  
 وعلى تقدير ان يكون مرادهم ما ذكره لم يضرهم ما في غير عدمه الاصحاح التي هي على انهم يدعون لتعلل  
 الطرأ عليه ويمكن ان يكون ان الحكم بان الامتناع على عدمه لا يصحح الممكن الى الموضوع حكمه مركب  
 لان مرادهم الطرفين مجموع الحكم وهو مستلزم فاما موضوعه فبما معنى احد الطرفين او كلها واما فلما ذلك  
 لان معنى الامتناع هو كونه الماهية كونه لا يكون وجودها او عدمها مستلزما الى الوجود في تصور هذين المعنيين  
 ان الحكم بان الاول على الثاني والاستدلال على ضرورة الحكم لا ينافي ضرورة الحكم لان ضرورة الحكم ضرورة الحكم  
 كونه العلم بصدقه التي يمكن العلم بالموضوع ضرورة ما في المطلوب ما ذكره في اوله ما في ما ذكره في ما ذكره  
 لما قدمه واما ما في ما ذكره استدلال في الضرورة في ذلك غير طرأ واما ما في ما ذكره في ما ذكره في ما ذكره  
 كونه الامتناع على الاحتمال ان يكون غيرهما وانما كونه الامتناع على عدمه كونه عدمه على كونه







موقعا وكلما كان موقعا كان العالم دائما لكي يدرك العالم ليس بغيره ولا كغيره الصالح موقعا فكذا محمدا  
 اما الصوري فليعلم الواسطه من المحاور والموجبات لان العالم لما صدر عنه لم يكن شبيهه له لا في المصاح  
 فبعض يكون منه البرا ما لا يجوزها المستلزم لكونه موقعا او لا لا يمكن المستلزم لكونه محمدا او لم يعدم  
 كونه محمدا كونه موقعا واما الكري فليعلم ان كان موقعا ولم يوفق عليه على شرط لوم قدم ابر وهو العالم  
 لصوره كون ابر الموجه به وان يوفقا ان يكون ذلك الوسط قدما او حادا فان كان موقعا لانه انما كان  
 العالم وان كان حادا فاما ان يكون ابر الموجه به فمتوقفا على شرطه ولا يوفق في ذلك ولا يستلزم  
 موقعا واما حاله العالم على ما على ما اخرج اسان الى سببه وجوابها فتقربها انما لا تستلزم ان عدم عدم العالم  
 مسلم كونه تعالى محمدا واما لما ان لو كان العالم فعلة لكان ممنوعا كذا ان يكون محمدا فذلك المحمدا هو  
 الله تعالى بالايجاب هو الله ان الواسطه من الله تعالى في العالم اسعدنا بظلالها من السمح  
 ذلك على الاستدلال على السمع لان هو السمع لا يتوقف على الواسطه وكل ما لا يتوقف على السمع على غير اسان  
 ما سمع لا تعالى لا حاجه لهما ههنا الى السمع بل يقول ان ذلك الواسطه لكونها ممكنه هي مرتبه ما شئى الله  
 تعالى وما سوى الله تعالى هو العالم فيكون بعض العالم فلا واسطه حقيقه من العالم وبنسبه تعالى لما هو  
 الذي استلزم الواسطه لم يعل ابراهيم او عرض او ما تركت شيئا عنه احسن حتى يلزم ان بعض العالم فان  
 العالم عند المكله محصور في هذه بل يقول انما هو غير محصور ولا اجتماعي ومثل هذا الجواب لا يمكن تقبله  
 والذي ذكره ان نعمه ان لو كان موقعا في هذا الحيز لزم كونه مشاركا لواجب الوجود وكلما لزم ذلك  
 نعم بركة المستلزم للامكان هو محال بل ان الصوري هو ان كونه تعالى غير محصور ولا اجتماعي ما هو حقيقه  
 تعالى في الماديه في احسن الصغائر مشاركه في الذات ومان الكري انه اذا كان معها اسرا كذا الذات لا بد ان  
 يشارك منها ما هو محصور والام محصور الا بسمه ومانه الاشراك غير ما الاستدلال بغيره ان هذا الكلام  
 ردي على العالم فانه قوله انما هو احسن الصغائر اما محصور ان لم يصح عنه تعالى في هذا السبب وهو مدعاه  
 فكذا محصوره معبره في اسان وهو لا لا يقتلون ان الاسرا كذا الوازم السويه لا يستلزم الاسرا كذا  
 في الماديات فكيف الاسرا كذا الوازم السليه ولما عطل المصنف صحتها كلامهم ولم يجد ذلك فاطعاني  
 العمل على السمع وهو محذور والبرج لعدم ساء العاديه الى احي اسان الى شهادته احي لم يوافقها  
 ويمر بها ان الله تعالى لو كان قادرا لكان لا محذور انما ان يكون في ربه المسمي العالم ازل اولاد

ما طلقنا انما الاول فلا يعلم ان اوجد اسان سمي العاديه الا زله او لا الاول محال لان العاديه تعقل  
 مسلم لم يحصل الا حصيل والى انما محال لان الاولى شجبل عده واما القسم الثاني فلان العاديه اذ لم يكن  
 ازل لم يسم كونه تعالى في الارض موقعا واد كان موقعا كان العالم فيها معلوم من العاديه وكل ما لم يرض  
 وجوده عده فهو محال فاما العاديه العبر الا زله محال وجوابها ان المحاور ان العاديه ازل وانما تبقى  
 بعد وجود العالم واما لم يحصل الا حصيل بعد وجود العالم ان يقرب العاديه مصداق الى غير ما كان مضافا  
 بل وليس كذا لانها صمد جعده لزمها الاضام الى المقدور واد اوجد المقدور لم ينق تلك الاضام ولا يلزم  
 من عدم تلك الاضام عدمها ولا عدم مطلق الاضام ههنا فاقتر بعض شيئا حوا المصنف لا اراده واد  
 له لاه فاما بعد صرح مانه لاصبه زانته على الذات بل بران ان شجبل اسنا العاديه بعد وجود العالم اما  
 سبب على تقدير كونه العاديه فحقه جعده رانته على الذات ازل واما اذا كانت العاديه بعد الاضام في الذات  
 وبنسبه العاديه من غير اسان فتقرب ايد او صبر رانته فلا لان الاضام غير موقوف في الخارج فصلا عن كونه ازل بل  
 موجود في الدهر عند اعتقاد الذات المقدور ومعنى كونه تعالى قادرا في الازل كونه تعالى يصدر عن الاسرا كذا  
 مستلزم ذكره هو بل من غير محصور في العالم وهو عالم لوجود الاعمال المحكمه والمجدي والصوره لمان  
 ولان المجدي ان كان فعله هو قلة عالم والا كان قدما وتنتقله احوال السمع الجعده على كونه تعالى علما الا  
 فعله العكسه وان شئ المصنف عليه مانه تعالى صدر عنه الاعمال المحكمه وكل صدر عن الاعمال المحكمه فهو عالم بالله  
 تعالى علم اما كونه الاعمال محكمه فلما في العالم من الرب العبد العالم اللطيف وكونه مطايع للعباده ومظهر ذلك  
 لمرامه في احوال الكون في علم شديدا الاعصا وما دعاه هذه الاوامر فيضرها ووجود السموات  
 العلويه وحياتها وطر من علم الطسعه وما بعد ما واما ابراهيم صمد تعالى فلما تقدم في الواسطه من العالم وتعالى  
 واما ان كل صدر عن الاعمال المحكمه فهو عالم فالعلم بهدي قوله والمجدي والصوره عالمان حوا اعراض  
 نور على الازل المفسر بغيره انما ذكرهم بمعوض بالصوره فانه في سلسله ساج حكمة لا يوجبها الا انما  
 في علم الهندس وكذا العكس وانه في علم الاحكام وكذا كونه كونهات بل في علم مظاهر البعده  
 مع النور العجيب في كونه الا كذا وكذا ولست فيها عالما ايضا الذي كثر في فعله بكونه كونهات  
 محمد بن اسير الهندس فان فعله محكم وليس علم بالصوره في كونهات بل في علم مظاهر البعده  
 ان سببها فاعلان وان فعلها محكم لان العلم بان كل فاعل فعل محمدا هو عالم بمرور في فان كونه في كونهات  
 الفعل المحكم هو عالم بمرور كان او غير ولا يلزم به محذور واما ان لم يسلط فاعلان على تقدير ان لا فاعل



































العدد للعدم والخوان لم يكن فاما ان العاقل يعلم فادركه العدد وقد ثبت العلم فكذلك  
 بعدد الحكم وهو عدم العاقل اجماع الحكم على تعالي وجوده على عدمه العدد لم يوادد ما  
 بعدد واحد وهو محال من جهة الاول ان ذلك المبدء وانما يقع بهما معا ولا يقع بهما معا او مع كل  
 واحد منهما او مراد بهما دون الاخر والكل محال اما الاول فلا يسلم ان لا يكون كل واحد منهما مستقلا  
 بالعدم وهو خلاف الموجود اما الثاني فلا يسلم بهما انهم وقوعهما لان المانع من وقوع  
 احدهما هو وقوع الاخر فلو لم يقع بهما انهم وقوعهما على كل موضع لم يرد به نفسه هو محال لعدم وقوع  
 ذلك لعددهما محال واما الثالث فلا يسلم ان يكون ذلك المقدور مقصرا الى كل واحد منهما محال ايضا  
 مع وجودهما او اما فلما ذلك لانه من جهة انهم وقوعهما مع وجود كل واحد منهما مع وجود  
 معبر اليه وسع عن هذا واما الرابع فلا يسلم ان يكون الذي لم يقع بهما المقدور وقوعه لانه لا يكون وقوعه  
 مع الاخر من وقوعه محال وقوعه من الاخر وقد ثبت بعدد المحال المبدء وانما يقع بهما مع وجودهما  
 فوضناها مستقلة بالعدم والاسان ان المقدور مراد ان يقع عند وجوده على العاقل علمه وان سعى  
 عند وجوده وصار له لو كان معدوم او وجودا فادركه وجوده على وجوده وصار  
 الاخرى ووضناها ان يوجد بالنظر الى الداعي وان سعى على غيره بالنظر الى العاقل وهو محال والواجب  
 على الاول ان المحال ان المقدور يقع مراد بهما قوله لم يكن الاخر غير قادر فلما لان فانه لا يلزم عدم  
 الباعث عدم العدد قوله لو لم يوصا لباقي لغير المحال المذكور فلما انما مراد من العدد الداعي  
 مقادير لا يلزم من اسلام سر المحال على سبيل الاستلزام واقدمهما المحال على التفرع لوان كان المحال  
 ما شاع الاخر او افتقارهما وعدمه لا يلزم استلزاما فادركه الاخر واعلم ان لغيره ايضا ادعى فهم  
 صحت ان لا قادر الا انه تعالى وادعى الالهي لا قادر من الاله وهو اها ما عرفت وعن الثاني  
 اما لا يسلم ان المقدور مراد ان يقع على غيره وجوده وصار قادر مع عدمه لباقي مطلق الداعي وجوده  
 الصور وكذا وليه الامم كذلك فباقي غيره فالعدم يكون على الباعث واللام سعيه  
 اقام معلوم غير الباعث وهو محال اكثر حق وموجود الشر من ان عوايه ليس له هو الاله اسما وهذا  
 واللام على عدم العمل اما في عدم الداعي فكيف سعى لعدم المفعول او في عدم العمل  
 قادر على الباعث فاما في النظام المبدء واسدله بالمصنف بوجه الاول انه لو لم يكن قادر اعلم  
 لا اسحق المبدء على كره والملازمة ظاهر وكذا مطلق الثاني السان انه لو لم يقدر عليه لما قدر ما

عليه واللام ما عرفت فالعدم شأن الملازمة انه قادر لانه قادر من القدرة والعدم بالعدم  
 فانه لم يقدر هو تعالى عليه لزم ان لا يقدر من انما عليه على سبيل الاول واجمع النظام بوجه الاول ان يوجد  
 اكثر من واحد من الشر والفاعل الواحد محال ان يكون محورا او سررا لباقي السان ان الباعث محال ولا محال  
 بعدد وعلى فلا يرد على مقتضى علمه اما الصديق فلا يرد على العلم مسلم كماله او كماله وهما محالان على المسلم للعلم  
 محال واما الصديق فلا محال لم يقع وجوده وكما هو متصور به وجوده فلا يرد على محال وجوده وهو المطلوب  
 والحواس على الاول انكم ان اردتم قولكم ان يوجد اكثر من واحد لم يقدر على الشر وان كان قادر اعلم فوهنا  
 ان اردتم انكم لم يقدر على الشر وهو متصور قوله وعدم العمل الى اوجه معناه ان الله تعالى لا يقدر على الباعث لعدم  
 الداعي الى الباعث لان الداعي الى الباعث ليس الا كماله او كماله معناه تعالى فالداعي من لا اجل عدم  
 وهو العدد وعن الثاني ان المحال في العدد محال العين لا اله الا كماله او كماله فلا يمكن العاقل سعيه  
 لعدم اتحاد الاوسط والاسان على خلاف المعلوم للافتقار الذي واثقنا ان سطر المصنف  
 اوله اسبق العاقل على ان الله تعالى قادر على كل ما عدا ما عداه من العلم والعدم علمه ان المصنف لم يقدر  
 على ما عداه حاصل والمعارض لا يصلح للمعارض فوجد ان يكون مقدورا اسان الاول ان المصنف لم يقدر على  
 الداعي وحده والمعلوم ممكن لانه وان الانسان ان المعارض عند الحكم ليس الا كماله والمعلوم وذلك لانه ان كان  
 معارضا لا اولا كان العلم بالشيء مستقلا للعدم على نفسه لكن ذلك محال لان العلم بوقوع الشيء لا يقع لوقوعه الباعث  
 للعدم فكيف يكون مستقلا لان المسافر لا سطر المصنف اجمع عاقلان جلا على محال ولا يرد على المحال وجوده  
 ان ذلك يقتضي ان لا يكون له تعالى وجودا مستقلا لان العلم بالشيء او وجوده او معلوم العدم وانما الاوسط  
 مستقلا لان المحال في الصديق لغير العلم في الكبري بالنظر الى الذات والاسان على اسان المحال العاقل وان  
 صحتها احوال عارضة لا مدخل فيها اوله الله تعالى قادر على كل عمل العبد ما عدا ما عداه من العمل  
 لا ما عدا ما عداها المعارض لها فلا يلا في العلم بالعلم والعدم علمه من وجوده والمصنف وعدم المعارض  
 بان اعمال العباد اما طاعة او معصية وجبت لاسيما بعدد وجوده تعالى احواس له هي صواب عارضة لذات  
 الفعل والمعلم من عدم العدد على الصواب عدم العدد على الذات والاسان على علمه كل المعلوم لا سطر  
 منه الذات لهما اوله لما كان عدمه على تعالى مسلم علمه في الصواب السان ولم يذكر الصواب  
 النبوة بعد ذلك كونه علما واقفا المتكامل على المسلم كانه على كونه تعالى علما فكل ما به ان يعلم واقفا كان او لم يكن  
 او معصيا فاما ان يوجد عاقل خارج من العلم وسان علمهم والعدم علمه انما هو ان يعلم الله تعالى



ان يعلم وجب ان يعلم كل ما يقع ان يعلم لكن معناه ان يعلم كل ما يقع ان يعلم حتى يعلم كل  
حتى يقع ان يعلم لان معناه الذي لا يقع ان يعلم وبعده العلم الى كل ما يقع ان يعلم وانه  
انه اذا وقع وجب ان يكون معلوما عنه والصدق الدائم اذ يقع ان يقع ان يقع ان يقع ان يقع  
دائم ان يقع ان يقع ان يقع ان يقع ان يقع ان يقع ان يقع ان يقع ان يقع ان يقع ان يقع  
او لم يقع ان يقع ان يقع ان يقع ان يقع ان يقع ان يقع ان يقع ان يقع ان يقع ان يقع  
ان الصدق الدائم اذ يقع ان يقع ان يقع ان يقع ان يقع ان يقع ان يقع ان يقع ان يقع  
الذات صفة العلم لا يعرف على شرط وان اردتم ان تعلم من غير شرط فهو ممكن لكن لم يعلم ان  
كأن ان للذات قد يكون لا حرج لها ولا يلزم من صحة الاحوال ان يكون على شرط غير الذات  
طبا ان ذواتنا ان يقع ان يعلم كل ما يقع ان يعلم والعلم ضروري وان اتسع ان العلم فيكون لا يتسع  
وضع ال امر لا يتعدى الال معنوم كونه محسنا اذ انما للصدق الدائم الى لا يوقف على شرط ولو لم يكن على هذا  
المسل لان المراد من كون علمنا كذا ان يثبت على انفسنا الى انفسنا بالصدق وهذا المعنى لا يوقف على الذات  
وكيف هو وقد استعان في دابة وصفاه على كل ما علمه وتعلم هذا الدليل انفسا علمه وبقوله  
يحي ان يكون من صفات افعالنا مطابقة لغيره والفعال ما لم يعلم والصدق والصدق والصدق والصدق  
نظير لعلنا انفسا اجول هذا هو ان يسمع العلم اذ يقع ان يقع ان يقع ان يقع ان يقع ان يقع ان يقع  
الاصول المسجلة للعلم من ذات العلم والمعلوم والمعلوم لا يسمع من العلم نفسه فلا تضاد لا يسمع العلم لا يسمع  
دو حجابا ان ذلك ما يلزم في العلم والالزام ان العلم واحد متناهي والالزام ان العلم واحد متناهي  
سلكه فكل ما اجتمع في علمنا ما انفسا هو هو انفسا على علمنا في شغفه وهذا الحجاب لا يخلو من شرط  
واحاطه على انفسنا ان الاضداد لا مسلم المعاني خارج الدهر من الدهر من حاسله فان الذات  
منه في علمنا معاني الذات من صفات العلم وادور علمه في العلم من هذه المعاني يوقف على  
العلم فلا يسمع من المعاني التي هي شرط العلم لا يسمع من العلم انفسا علمه انفسا علمه انفسا علمه  
ومعناه انفسا علمه انفسا علمه انفسا علمه انفسا علمه انفسا علمه انفسا علمه انفسا علمه  
يحي ان يعلم والمعلوم انفسا علمه انفسا علمه انفسا علمه انفسا علمه انفسا علمه انفسا علمه  
الامور الاضداد لا يسمع من العلم انفسا علمه انفسا علمه انفسا علمه انفسا علمه انفسا علمه انفسا علمه

ولا لا يطلع من العلم انفسا علمه انفسا علمه انفسا علمه انفسا علمه انفسا علمه انفسا علمه انفسا علمه  
لوساطة وسلم ان العلم انفسا علمه انفسا علمه انفسا علمه انفسا علمه انفسا علمه انفسا علمه انفسا علمه  
التي هي دابة مطابقة لغيره انفسا علمه انفسا علمه انفسا علمه انفسا علمه انفسا علمه انفسا علمه انفسا علمه  
الحركات وهو المطلوب انفسا علمه انفسا علمه انفسا علمه انفسا علمه انفسا علمه انفسا علمه انفسا علمه  
لانفسا علمه انفسا علمه انفسا علمه انفسا علمه انفسا علمه انفسا علمه انفسا علمه انفسا علمه  
هذا المكان فادفع عنه بعد الاذن لا يجوز ان يثبت على كذا كان الالاف انفسا علمه انفسا علمه انفسا علمه  
علم اخر وهو المعروف انفسا علمه انفسا علمه انفسا علمه انفسا علمه انفسا علمه انفسا علمه انفسا علمه  
ولم يعلم ان العلم انفسا علمه انفسا علمه انفسا علمه انفسا علمه انفسا علمه انفسا علمه انفسا علمه  
اذا كان مطلقا اما اذا كان مشروطا بشرط فحار العلم فيكون على شرط الا ان العلم انفسا علمه انفسا علمه  
الازمان انفسا علمه انفسا علمه انفسا علمه انفسا علمه انفسا علمه انفسا علمه انفسا علمه انفسا علمه  
بقدم المقدور فاما وجد المقدور والصدق الدائم انفسا علمه انفسا علمه انفسا علمه انفسا علمه انفسا علمه  
لم يزل لا يحال زوال الصدق الدائم وتحدد له علم اخر لحد شرطه وهو وجود المعلوم فاما انفسا علمه  
ان العلم انفسا علمه انفسا علمه انفسا علمه انفسا علمه انفسا علمه انفسا علمه انفسا علمه انفسا علمه  
احاطه بالصدق انفسا علمه انفسا علمه انفسا علمه انفسا علمه انفسا علمه انفسا علمه انفسا علمه انفسا علمه  
واذا اعتبر المعلوم من الاضداد التي كانت في الذات وذلك المعلوم ولا يلزم من غير الذات لعدم كون تلك الاضداد  
مخصوصا بها دابة ولا لازمة والعلم كما يطلع على الذات لا يسمع من الاضداد كذا انفسا علمه انفسا علمه انفسا علمه  
على حجب الاسرار والذات انفسا علمه انفسا علمه انفسا علمه انفسا علمه انفسا علمه انفسا علمه انفسا علمه  
علمه بالذات الذي يعلمه في المطلقا هو هو انفسا علمه انفسا علمه انفسا علمه انفسا علمه انفسا علمه انفسا علمه  
فلا يكون احدا كذا انفسا علمه انفسا علمه انفسا علمه انفسا علمه انفسا علمه انفسا علمه انفسا علمه  
بشرط حضوره او يمكنه حتى ان يعرف ذلك العلم او المكاني يعرف ذلك العلم على حجب العلم انفسا علمه  
دائم انفسا علمه انفسا علمه انفسا علمه انفسا علمه انفسا علمه انفسا علمه انفسا علمه انفسا علمه  
انما يقع في وجوده انفسا علمه انفسا علمه انفسا علمه انفسا علمه انفسا علمه انفسا علمه انفسا علمه  
نسبة واحدة ولا يحتمل هذه الاضداد العلم انفسا علمه انفسا علمه انفسا علمه انفسا علمه انفسا علمه انفسا علمه



































قطع واسدال المصنف مطلوب من الاول ان المواد موزونة ومنه وكل ما موزون ومنه هو فعل المولد  
 فعل المولد من الصغر ان المولد من اوج الظاعا من بهر بعد المعاني من جهاد اكثر ما مولد في ان الصغر  
 لو لم يكونا فعل المولد لم يكن المولد من المولد ان السائل ان اصل المولد هو العلم والكد في متولد ان  
 ملوكا ما فعله تعالى دون المولد من اساد الصانع اليه تعالى في عدم مظهر واعلم ان الوجه صفتان اما الاول  
 ملاءم على صدور الرسول المتيقن عدم اشتداد المولدات المولدات اليه تعالى لا على جوار ذلك لا يمكن ان يصدر  
 صلى الله عليه ولو ان شيعه عدم اسناد المولدات اليه تعالى في عدم المولدات ان اراد الامر والهيكل السريع والامر  
 اراد اعم من ذلك فيقول لم لا يجوز ان يكون وجه الامر اليه تعالى في المولدات باعتبار كونها مفعول  
 في هذا كما قال الجواد لا يجوز ان يكون وجه الامر اليه تعالى في المولدات باعتبار كونها مفعول  
 ملاءم لا يلزم من عدم وقوع المولدات بعدد المولدات في وجهها تعدد المولدات في وجهها تعدد المولدات في وجهها  
 اساس المظهر باعتبار عدم اسدال الى المحسوس كون المولدات في وجهها تعدد المولدات في وجهها تعدد المولدات في وجهها  
 المولدات في وجهها تعدد المولدات في وجهها تعدد المولدات في وجهها تعدد المولدات في وجهها تعدد المولدات في وجهها  
 ما دام عدم من المولدات في وجهها تعدد المولدات في وجهها تعدد المولدات في وجهها تعدد المولدات في وجهها  
 بالنسبة الى اكثر الافعال لانها اكثر الافعال المولدات في وجهها تعدد المولدات في وجهها تعدد المولدات في وجهها  
 مفعول لا محذور لا ما محذور على الاول ما دام المولدات في وجهها تعدد المولدات في وجهها تعدد المولدات في وجهها  
 يجوز من ذلك علم لا محذور في وجهها تعدد المولدات في وجهها تعدد المولدات في وجهها تعدد المولدات في وجهها  
 لا ما بعد اما لا محذور في وجهها تعدد المولدات في وجهها تعدد المولدات في وجهها تعدد المولدات في وجهها  
 اما لا بعد لان المولدات في وجهها تعدد المولدات في وجهها تعدد المولدات في وجهها تعدد المولدات في وجهها  
 الى القدر والحيث عند ان المولدات في وجهها تعدد المولدات في وجهها تعدد المولدات في وجهها تعدد المولدات في وجهها  
 هو اما ان المولدات في وجهها تعدد المولدات في وجهها تعدد المولدات في وجهها تعدد المولدات في وجهها  
 واحد محذور من وجهها تعدد المولدات في وجهها تعدد المولدات في وجهها تعدد المولدات في وجهها  
 على ان واحد المولدات في وجهها تعدد المولدات في وجهها تعدد المولدات في وجهها تعدد المولدات في وجهها  
 اتحاد مفعول في وجهها تعدد المولدات في وجهها تعدد المولدات في وجهها تعدد المولدات في وجهها  
 قال المولدات في وجهها تعدد المولدات في وجهها تعدد المولدات في وجهها تعدد المولدات في وجهها  
 مع عدم ولا سمي ولا ساد لا محذور في وجهها تعدد المولدات في وجهها تعدد المولدات في وجهها

١٢٧  
 المولدات في وجهها تعدد المولدات في وجهها تعدد المولدات في وجهها تعدد المولدات في وجهها  
 واحدا مفعول في وجهها تعدد المولدات في وجهها تعدد المولدات في وجهها تعدد المولدات في وجهها  
 حسن الاقضية وما لا يوجب على المحسوس ما كان مفعولاً في وجهها تعدد المولدات في وجهها  
 فالاول ان يكون وجهها تعدد المولدات في وجهها تعدد المولدات في وجهها تعدد المولدات في وجهها  
 غير يستبعد من وجهها تعدد المولدات في وجهها تعدد المولدات في وجهها تعدد المولدات في وجهها  
 مفعولاً في وجهها تعدد المولدات في وجهها تعدد المولدات في وجهها تعدد المولدات في وجهها  
 ولا ينفق في وجهها تعدد المولدات في وجهها تعدد المولدات في وجهها تعدد المولدات في وجهها  
 الذي لم يرد في وجهها تعدد المولدات في وجهها تعدد المولدات في وجهها تعدد المولدات في وجهها  
 مع عدم ساد لا محذور في وجهها تعدد المولدات في وجهها تعدد المولدات في وجهها  
 ملاءم المدفوع في وجهها تعدد المولدات في وجهها تعدد المولدات في وجهها تعدد المولدات في وجهها  
 والمدفوع لم يولد في وجهها تعدد المولدات في وجهها تعدد المولدات في وجهها تعدد المولدات في وجهها  
 المولدات في وجهها تعدد المولدات في وجهها تعدد المولدات في وجهها تعدد المولدات في وجهها  
 مراد مفعول لا ساد لا محذور في وجهها تعدد المولدات في وجهها تعدد المولدات في وجهها  
 ساد لا محذور في وجهها تعدد المولدات في وجهها تعدد المولدات في وجهها تعدد المولدات في وجهها  
 انه برزاد مفعولاً في وجهها تعدد المولدات في وجهها تعدد المولدات في وجهها تعدد المولدات في وجهها  
 حكايا مفعولاً في وجهها تعدد المولدات في وجهها تعدد المولدات في وجهها تعدد المولدات في وجهها  
 على قول ان وجهها تعدد المولدات في وجهها تعدد المولدات في وجهها تعدد المولدات في وجهها  
 ساد لا محذور في وجهها تعدد المولدات في وجهها تعدد المولدات في وجهها تعدد المولدات في وجهها  
 وعما في وجهها تعدد المولدات في وجهها تعدد المولدات في وجهها تعدد المولدات في وجهها  
 المولدات في وجهها تعدد المولدات في وجهها تعدد المولدات في وجهها تعدد المولدات في وجهها  
 ان لا يولد مفعولاً في وجهها تعدد المولدات في وجهها تعدد المولدات في وجهها تعدد المولدات في وجهها  
 ان لا يولد مفعولاً في وجهها تعدد المولدات في وجهها تعدد المولدات في وجهها تعدد المولدات في وجهها  
 المولدات في وجهها تعدد المولدات في وجهها تعدد المولدات في وجهها تعدد المولدات في وجهها  
 المولدات في وجهها تعدد المولدات في وجهها تعدد المولدات في وجهها تعدد المولدات في وجهها

في وجهها تعدد المولدات في وجهها تعدد المولدات في وجهها تعدد المولدات في وجهها















بعد ما يوافي الظاهر والظاهر ان الكلى طين ولم يحس العوض على تعالي لانه لم يات بالظلم وما اعطاه من العوض  
 والتفكير لا يسمع لها من الظاهر وما مله الاكل اذا اعطيت سعة السطح لسان كافي فليس بها  
 وكما ان الموصى لا يحس العوض على بل يحس على الظاهر لانه لم يات بالظلم ولا يحس العوض على بل يحس على الظاهر  
 والى لا يجوز ان يحس العوض على بل يحس على الظاهر لانه لم يات بالظلم ولا يحس العوض على بل يحس على الظاهر  
 بالظلم وهو ان يوصى به من غير حارة او لا اعطيت المساحة الوراثية وان اعطيت له اهل يحس على بل يحس على الظاهر  
 الله تعالى الظاهر من الظلم وليس للظلم من الاعراض ما يوازى ظلمه ام لا يجوز ان يوصى به من غير حارة او لا اعطيت المساحة الوراثية  
 مطلقا يجوز ان يحس العوض على بل يحس على الظاهر لانه لم يات بالظلم ولا يحس العوض على بل يحس على الظاهر  
 المظلم وهو ان يوصى به من غير حارة او لا اعطيت المساحة الوراثية وان اعطيت له اهل يحس على بل يحس على الظاهر  
 ما لهما من غير حارة او لا اعطيت المساحة الوراثية وان اعطيت له اهل يحس على بل يحس على الظاهر  
 المصنف في اجتهاد ما لو كان ظمرا لكان وجه حصة الظلم على ما لا يكره او صيانة للعوض  
 وكلاهما متصلان لا لا يكره من غير حارة او لا اعطيت المساحة الوراثية وان اعطيت له اهل يحس على بل يحس على الظاهر  
 ما لم يوصى به من غير حارة او لا اعطيت المساحة الوراثية وان اعطيت له اهل يحس على بل يحس على الظاهر  
 لا يحس على بل يحس على الظاهر لانه لم يات بالظلم ولا يحس العوض على بل يحس على الظاهر  
 ولا يلزم تعليق الواجب على السمع لانه لم يات بالظلم ولا يحس العوض على بل يحس على الظاهر  
 بالسمع او العيان فان قيل وان كان الظاهر ان يحس العوض على بل يحس على الظاهر  
 يجوز تعليق ملكه على الظاهر والى والعوض موقوف والى يحس العوض على بل يحس على الظاهر  
 ولا حارة الظاهر العوض المصنف والى يحس العوض على بل يحس على الظاهر  
 دواءه ويوصى به من غير حارة او لا اعطيت المساحة الوراثية وان اعطيت له اهل يحس على بل يحس على الظاهر  
 الاول ما لو وصى به من غير حارة او لا اعطيت المساحة الوراثية وان اعطيت له اهل يحس على بل يحس على الظاهر  
 الملازم ان دواء العوض اما ان يحس العوض على بل يحس على الظاهر لانه لم يات بالظلم ولا يحس العوض على بل يحس على الظاهر  
 سبيلهم هو الملازم لان عوض الفرض الساهر موقوف ولا يحس العوض على بل يحس على الظاهر  
 عدم الموقوف وسائر بطلان اللازم ان العوض لا يحس العوض على بل يحس على الظاهر  
 السمع لم يوصى به من غير حارة او لا اعطيت المساحة الوراثية وان اعطيت له اهل يحس على بل يحس على الظاهر  
 كبر الدوام سوطا في حصة مطلق العوض ان لا يحس العوض على بل يحس على الظاهر  
 الرضى سوطا للعام لا يسلم عدم كونه سوطا للخاص لا سوطا للخاص  
 العوض ولا يوصى به من غير حارة او لا اعطيت المساحة الوراثية وان اعطيت له اهل يحس على بل يحس على الظاهر

الختم

انهم موقوف الدوام في مطلق العوض كان هذا الدليل سدا على الاجماع ولو صح التمسك بالمطلوب للاجماع لم يكن  
 حكم حاجته الى الدليل ولو لم يأتى الاول ان العوض موقوف للاجماع لاني حكم موقوف وحصل الاجماع بعد المسالك  
 لو كان دواء العوض سوطا في حصة المظلم لم يحس المظلم الظاهر والى لا يلزم من كون الموصى به من غير حارة او لا اعطيت المساحة الوراثية  
 الملازم ان العوض دواء العوض لانه لم يات بالظلم ولا يحس العوض على بل يحس على الظاهر  
 والى فلا يلزم ان يحس العوض على بل يحس على الظاهر لانه لم يات بالظلم ولا يحس العوض على بل يحس على الظاهر  
 اتصال العوض الدوام لانه لم يات بالظلم ولا يحس العوض على بل يحس على الظاهر  
 على ان ذلك ما لم يات به من غير حارة او لا اعطيت المساحة الوراثية وان اعطيت له اهل يحس على بل يحس على الظاهر  
 ولا يحس على بل يحس على الظاهر لانه لم يات بالظلم ولا يحس العوض على بل يحس على الظاهر  
 ان الاجماع باطل كما شاع في كبرية العوض لانه لم يات بالظلم ولا يحس العوض على بل يحس على الظاهر  
 ههنا من كبرية العوض الدوام او جعله كسائر الاعراض لان العوض على بل يحس على الظاهر  
 دواء العوض موقوف كما ان العوض على بل يحس على الظاهر لانه لم يات بالظلم ولا يحس العوض على بل يحس على الظاهر  
 المطلوب للاجماع وهو العوض على بل يحس على الظاهر لانه لم يات بالظلم ولا يحس العوض على بل يحس على الظاهر  
 في هذا الاول ان ذلك ما لم يات به من غير حارة او لا اعطيت المساحة الوراثية وان اعطيت له اهل يحس على بل يحس على الظاهر  
 ان العوض على بل يحس على الظاهر لانه لم يات بالظلم ولا يحس العوض على بل يحس على الظاهر  
 العوض على بل يحس على الظاهر لانه لم يات بالظلم ولا يحس العوض على بل يحس على الظاهر  
 سعة ما ان العوض على بل يحس على الظاهر لانه لم يات بالظلم ولا يحس العوض على بل يحس على الظاهر  
 عند العوض او يوصى به من غير حارة او لا اعطيت المساحة الوراثية وان اعطيت له اهل يحس على بل يحس على الظاهر  
 السهم فالى ولا يوصى به من غير حارة او لا اعطيت المساحة الوراثية وان اعطيت له اهل يحس على بل يحس على الظاهر  
 والعوض يوصى به من غير حارة او لا اعطيت المساحة الوراثية وان اعطيت له اهل يحس على بل يحس على الظاهر  
 لا يوصى به من غير حارة او لا اعطيت المساحة الوراثية وان اعطيت له اهل يحس على بل يحس على الظاهر  
 المسحوق هو ان يوصى به من غير حارة او لا اعطيت المساحة الوراثية وان اعطيت له اهل يحس على بل يحس على الظاهر  
 الموقوف ما لم يوصى به من غير حارة او لا اعطيت المساحة الوراثية وان اعطيت له اهل يحس على بل يحس على الظاهر  
 صا كما وصا ما لم يوصى به من غير حارة او لا اعطيت المساحة الوراثية وان اعطيت له اهل يحس على بل يحس على الظاهر  
 يجوز ان يوصى به من غير حارة او لا اعطيت المساحة الوراثية وان اعطيت له اهل يحس على بل يحس على الظاهر  
 ان سعة العوض على بل يحس على الظاهر لانه لم يات بالظلم ولا يحس العوض على بل يحس على الظاهر  
 السعة في الاجمال لا يحس على بل يحس على الظاهر لانه لم يات بالظلم ولا يحس العوض على بل يحس على الظاهر  
 افعال الظاهر في العلم هو العلم على اهو به موقوف العلم الوارد ليعلم من تعلما فاما حكمه للفرقة























[illegible][illegible]















[illegible][illegible]







[illegible][illegible]



[illegible][illegible]



[illegible][illegible]















































[illegible][illegible]











العدد كالمعلم لعدم النقص العظمي وعدم وجود الخطر الا مع عدم ذلك في مسائل الوعد كالمعلم بالا عظام والمواز  
 وعلمه العاسق في الباب وفي مسائل الامانة كالمعلم بكونها غير واجب عليها وعدم كونها لطفا فسمع عن كبر لوجود العظم لهم والس  
 ومما لا يداني بعض من عظمها مخطوطة لوجوده جسيما ولا يراه اولا يريد بعض من عظمها المسائل في الوعد الا انها قد تارة في الخطا  
 فخطوئته عن نفسه لان المصنف عدوا وان كان واحد الا ان محالة غير فاسد في مخطوطة في اصول العلم واما اني اذكر عن اهلها  
 فالحال في هذا اما فاسد او كذا وادونسا اذ عدد اظهر الله على علمي لوجوده وهذا لما الى سواد طرية ونص على علمي لوجوده  
 محبة الله وعقوبة صلا. وانه غير مستطع وان اورد الا لعماس في النماط المسمى في اصلاح ما عسى من السبب والنشاز اذ ما في العلم ان  
 لا سيما والذوق في العوان كذا من مع الله المستعدي في قوله الله الطر الطاهر كذا في السوء المصروف ووقع  
 العوان في العلم السوء كذا من العوس من الله المسار كذا من اربع وسبع على في العدد في بعض العصور في ربه في العدد في بعض  
 الحركات ووقع من مع الله العبد المباح في العوان في قوله الله المستعدي في قوله الله المستعدي في قوله الله المستعدي  
 من ربه ووقع في قوله الله المستعدي في قوله الله المستعدي في قوله الله المستعدي في قوله الله المستعدي في قوله الله المستعدي

والحمد لله رب العالمين  
 والصلوة على سيدنا محمد وآله الطاهرين





بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ  
 أما بعد حمد الله زافع زجات علماء الاسلام ومفضلهم على الملوك  
 الكرام وجاعلهم ورثة الانبياء عليهم السلام والصلوة  
 على محمد سيد الانام وموضح الاحكام والسلام على آل اخوة  
 الاعلام واصحابه الذين الكرام صلوة تراصل اليهم  
 من اللطائف والامام نقول العبد الفقير الى الله الحي  
 الواحد حسن محمد بن أبي جعفر الله وعنه  
 ولوالديه لما وفقني الله لصنع هذا الطبع وشرعني في الاقتصار  
 بحساب السامي والمجلس المولوي الامامي مجلس مولاي  
 وسيدى الامام الاعظم والمخفوم الهام الاعلم مقرر  
 القواعد العقلية مخز مواهب الفوائد العقلية مقرر  
 الواء المعقول والمنقول اجماع من فضيلتي الفروع والاصول  
 علماء العلماء واللى الذى لا ينتهى كل من شأكل  
 جامع اسباب الفضائل سر الاواجر على الاول من  
 الاسرار القدسية المتجلي الكمال العساسة جاوى بحسن

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ  
 أما بعد حمد الله المتفضل بنصب اعلام العلماء الايضاح للسبل زافع  
 من اسهم على اودار ملائكة السما وجاعلهم وارث الرسل والصلوة على  
 محمد سيد الانبياء ومطلع الاسماء والسلام على آل الاطهار الانبياء  
 واصحابه الاخيار العظام صلوة تراصل اليهم وحمد ملا اقطار الارض والسما  
مولى العبد الصغيف حسن محمد بن عموه  
 عموه ابو اليسر بن الحضور المجلس السامي المولوي من مولى سدي  
 الامام الاعظم الهام الاعلم مقرر مواهب القواعد العقلية مخز  
 مواهب القواعد العقلية مقرر المواهب المعقول والمنقول اجماع  
 من فضيلتي الفروع والاصول

علماء العلماء واللى الذى لا ينتهى كل من شأكل  
 جامع اسباب الفضائل سر الاواجر على الاول من  
 المتجلي الكمال العساسة جاوى بحسن  
 وليست لله عسكثير ان يجمع العالم من واحد  
 دى الالوار السمسرة المطالع والاسرار القدسية اللوامع مشد  
 اركان الملة المحمدية ممد قواعد الشريعة كجميعه





اشراق اللاهوت  
شرح الياقوت  
مع كلام العالم البار

كتاب اسرار الانوار في شرح الياقوت  
صوفية  
عطر

المجهر في علم الله

الهي لله عز وجل اجازته كخطه  
في اول الكتاب

هو مكتوب في

هذا الكتاب الشريف النفيس

في مطالعة افق الورد واحقرت  
وطاء الثرى

منقول من  
ابن نصر من مصر

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله الذي جعل العلم نوراً  
والعلماء ائمةً مهتدين  
والعلماء ائمةً مهتدين  
والعلماء ائمةً مهتدين

بسم الله



